وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر استراتيجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر
مشروع بحث في إطار PRFU
التسويق الدولي و أهميته في ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية
ملتقى و طني حول
أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على
اختراق الأسواق الدولية
يوم 01 جوان 2023

	المتدخل الأول	المتدخل الثاني	المتدخل الثالث
الاسم و اللقب	مراد يونس	هوادفي مجيد	ديلمي رابح
الرتبة	أستاذ محاضر –أ-	طالب دكتورة	طالب دكتورة
مؤسسة العمل	جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -	جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -	جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -
رقم الهاتف	06.56.30.39.72	06.60.74.22.06	06.56. 25. 00. 51
البريد الالكتروني	younesmourad76@gmail.com	houadfi.madjid@univ-oeb.dz	dilmi.rabah@univ-oeb.dz

محور المداخلة / المحور السادس/ القوانين و التشريعات الحكومية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لغزو الأسواق الدولية

عنوان المداخلة : سياسة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحديات التي تواجهها كإستراتيجية لتنويع الصادرات و اختراق الأسواق الدولية

The policy of supporting small and medium enterprises Under the challenges they face As a strategy to diversify exports and penetrate international markets

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل السياسة التي اعتمدتها الجزائر في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لرفع معدل النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة إلى جانب تنويع سلة الصادرات التي تحتل المحروقات فيها نسبة 98 % ، مما يجعل مستقبل الاقتصاد الجزائري مرهون بالتقلبات في أسعار النفط في السوق الدولية ، وعلى الرغم من مراهنة الدولة الجزائرية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال التسهيلات القانونية و الدعم المالي الذي تقدمه لأجل تحقيق التنوع الاقتصادي و الوصول إلى الأسواق الدولية إلا أنه لا تزال تعاني هذه المؤسسات من العديد من التحديات .

كلمات مفتاحيه: التنمية المستدامة ،الأسواق الدولية

تصنيفات JEL : G19 ، Q58

Abstract:

This research paper aims to analyze the policy adopted by Algeria in supporting small and medium enterprises to raise the rate of economic growth and achieve sustainable development in addition to diversifying the basket of exports in which hydrocarbons occupies 98%, which makes the future of the Algerian economy dependent on fluctuations in oil prices in the international market. And despite the Algerian state's bet on small and medium enterprises through the legal facilities and financial support it provides in order to achieve economic diversification and access to international markets, these enterprises still suffer from many challenges.

***Keywords**: sustainable development, international markets*

JEL Classification Codes: G19 ، Q58

1. مقدمة:

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال إستراتجية الصناعات الثقيلة التي تعتمد على المؤسسات الكبيرة والضخمة و قد اعتمدت في بناء قاعدتها على عائدات المحروقات ، لكن بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية سنة 1986 و لأسباب أخرى ، غيرت الجزائر مسارها الاقتصادي من خلال تبنيها مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية منذ فترة التسعينيات ، لتتبنى إستراتيجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان تجسيد التنمية المحلية.

و بالتوازي مع ذلك ، بادرت الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات و التشريعات القانونية و مجموعة من برامج الدعم و التمويل وذلك بهدف توفير المناخ الملائم لنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ما يمكنها من الاستمرار و المحافظة على حصصها السوقية من جهة و النفاذ إلى الأسواق الوطنية وحتى العالمية.

الإشكالية الرئيسية

ما هي أهم الآليات التي اعتمدتها الجزائر في تحفيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحديات التي تواجهها لتنويع سلة صادراتها و اختراقها للأسواق الدولية ؟

منهجية الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف المعطيات الإحصائية المتعلقة بموضوع الدراسة ، كما استخدمنا كذلك المنهج الوصفي من خلال جمع البيانات المتعلقة بالموضوع المعالج و إدراجها في جداول.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التطرق إلى أهم الآليات التي اتبعها الجزائر من أجل تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار سياستها لتحقيق الإقلاع الاقتصادي و تنويع صادراتها ، إلى جانب تحديد أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجهها هذه المؤسسات ، واقتراح مجموعة من الحلول لهذه الصعوبات.

تقسيمات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية :

- مقدمة
- ❖ أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ❖ تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- ❖ آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- ❖ التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- ❖ **آليات تشجيع المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات**
- ❖ خاتمة

1. أساسيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1.-1مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

توجد اختلافات كثيرة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتيجة اختلاف المعايير الكمية و النوعية المعتمد عليها في تحديد مفهوم هذا النوع من المؤسسات ،

حيث نجد أن **الأمم المتحدة للتنمية الصناعية** تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد و يتكفل بكامل المسؤولية و بأبعادها الطويلة و القصيرة الأجل كما يتراوح عدد العمال فيها مابين 10 إلى 15 عامل، أما فيما يخص البنك الدولي فقد عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التعريف الذي حددته المؤسسة الدولية لتمويل International Finance Corporation وبذلك فهو يميز بين ثلاثة أنواع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما يوضح الجدول في الأسفل:

الجدول 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق البنك الدولي

نوع المؤسسات	عدد العمال	الموجودات (دولار)	رقم الأعمال السنوي
مؤسسات صغرى	1 إلى 09	100.000	100.000
مؤسسات صغيرة	9 إلى 49	3.000.000	3.000.000
مؤسسات متوسطة	50 إلى 299	15.000.000	15.000.00

المصدر: (سيد علي، 2006، صفحة 10)

هناك أيضا من يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي تتميز بمحدودية رأس المال وقلة العمال، إلى جانب محدودية التكنولوجيا المستخدمة وبساطة التنظيم الإداري، وتعتمد على التمويل الذاتي حيث رأسمالها يتراوح بين 5-65 ألف دولار ،وعدد العمال اقل من 10 عمال (عيسى، 2009، صفحة 273) أما فيما يخص **قانون المؤسسات الصغيرة الأمريكي** الصادر سنة فقد حدد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قانون المؤسسات الصغيرة الصادر سنة 1953 بأن المؤسسات الصغيرة هي مؤسسات يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه (رقراق، 2010/2009، صفحة 13)

2.تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قامت الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية منذ التسعينات بإنشاء قاعدة واسعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لأهميتها الكبيرة، وفي سنة 2001 تجسد هذا الاهتمام الكبير بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث شكل صدور هذا القانون لانطلاقة الحقيقية لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

يعرف القانون 01-18 المؤسسات المتوسطة والصغيرة بأنها المؤسسات التي تنتج سلع أو خدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخص، تتميز بالاستقلالية مهما كانت طبيعتها القانونية، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار، ومن خلال المواد 5 و6 و7 من القانون 01-18 الصادر في سنة 2001 يتم توضيح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك من خلال عدد العمال والموظفين ، رقم الأعمال السنوي، والحصيلة السنوية، وحسب الشروط الموضوعة في القانون السابق، يتم تصنيف المؤسسات حسب درجة توافقها مع الشروط إلى مؤسسات صغرى، مؤسسات صغيرة، ومؤسسات متوسطة، كما يوضح الجدول الموالي رقم (2)

الجدول 2: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و فق القانون التوجيهي لترقيتها الصادر في سنة 2001

نوع المؤسسات	عدد العمال	الموجودات (دولار)	رقم الأعمال السنوي
مؤسسات صغرى	1 إلى 09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسات صغيرة	9 إلى 49	أقل من 20 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسات متوسطة	50 إلى 250	من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	ما بين 100 مليون دج و 500 مليون دج

المصدر: (القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 2001، صفحة 6)

وبتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المعايير الموجودة في الجدول رقم (2) فإن97 % من المؤسسات الموجودة في الجزائر والمقدرة في سنة 2020 ب 1193339 مؤسسة، فإننا نجد أن 97 % من المؤسسات تدخل ضمن المؤسسات المصغرة، أما المؤسسات الصغيرة فهي تمثل 2.6 % وهو ما يعادل 31027 مؤسسة صغيرة، أما فيما يخص المؤسسات المتوسطة فهي تمثل نسبة 0.4 % كما يوضح الشكل في الأسفل:

الشكل 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب الحجم في سنة 2020

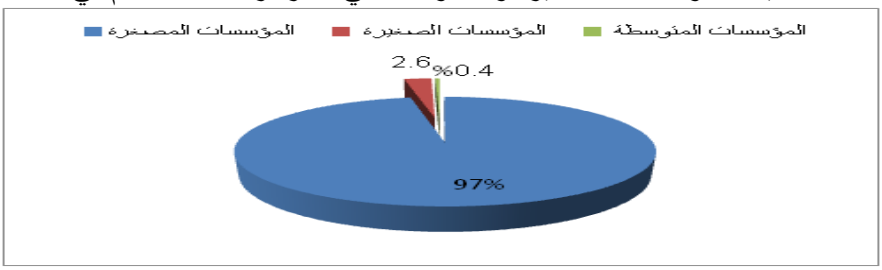

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement, 2020, p. 7).

إن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم في الجزائر لا يختلف عن نظيرتها في الدول المتقدمة، حيث نجد في إيطاليا أن المؤسسات المصغّرة تمثل 95% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تسيطر على جل القطاعات الاقتصادية، وتساهم بأكبر حصة في التصدير، لذلك تسعى الجزائر جاهدة لتنويع اقتصادها من خلال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث يرتكز برنامج عمل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2025 ، كما أعتبر رئيس المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن بلوغ هدف مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة في حدود 2025 مقابل 6500 مؤسسة في سنة 2012 ، يكون شريطة و ضع إستراتيجية صناعية حقيقية و الخروج من دوامة الاستيراد الذي يميز الاقتصاد الوطني (بوشرف و بوخبزة، صفحة 96)، كما ستساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري الذي يرتكز على المحروقات ، مما أنعكس على التجارة الخارجية لتعاني بذلك من ما يعرف **بنفطلة التجارة الخارجية pétrolisation du commerce extérieur** (غالم، بن عيسى، و مرابط،

2014، صفحة 276) و على الرغم من محاولة الجزائر تدارك الوضع و تنويع سلة صادراتها من خلال تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات(FSPE) بموجب قانون المالية الصادر سنة 1996كما راهنت الدولة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال دعمها المطلق و ينعكس ذلك في الارتفاع المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يوضح الجدول في الأسفل :

الشكل 2: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من 2001 إلى 2020

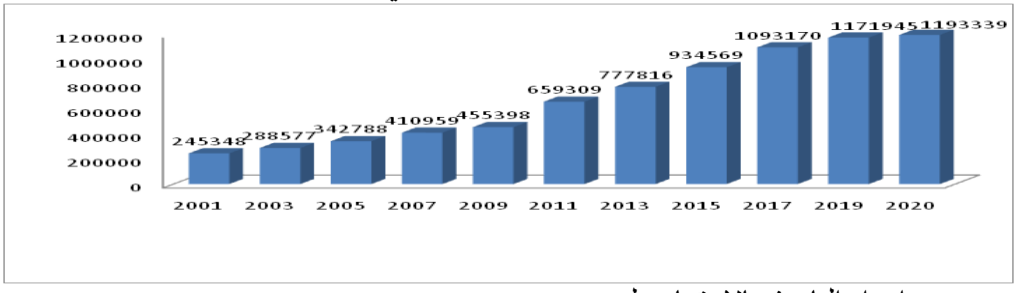

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

)Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement(2020....2001.2002 ،

نلاحظ من خلال الجدول التزايد المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا يدل على الاهتمام الكبير بهذا النوع من المؤسسات، حيث نلاحظ أنه منذ سنة 2001 إلى غاية 2020 زادت عدد المؤسسات بتقريب مليون مؤسسة ، لكن رغم ذلك تبقى هذه الزيادة لا تعبر عن الوضع الحقيقي للمؤسسات أو نجاحها لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار المؤسسات التي لم تستطيع الاستمرار و التي انسحبت بسبب التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات على الرغم من المجهودات التي تبذلها الدولة من أجل ترقيتها و النهوض بها من خلال دعم القطاع الخاص الذي تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة له 98 بالمئة من إجمالي المؤسسات كما يوضح الشكل في الأسفل :

الشكل 3: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق المعيار القانوني في سنة 2020

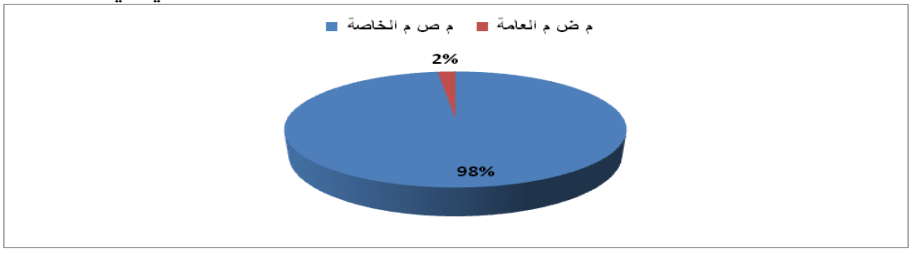

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

(Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement, 2020, p. 7).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3) أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام تشكل نسبة 0.02 % من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا يعكس مراهنة الجزائر على القطاع الخاص لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في ظل التحول نحو اقتصاد السوق .

3. آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

انطلاقا من فترة التسعينات حاولت الجزائر جاهدة إنشاء قاعدة واسعة من المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة من أجل تدارك ما لم تستطيع تحقيقه بواسطة إستراتيجية الصناعة المصنعة وقد اعتمدت في دالك على مجموعة من الآليات لدعم المؤسسات تمثلت هذه الآليات فيمايلي :

3-1- صندوق ضمان القروض

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و يعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة و المناجم ، و يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و قد انطلق نشاط هذا الصندوق في سنة 2004 ،و قد قدر عدد الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ إنشاءه إلى غاية 2019 ما يعادل 2845 ضمان كما يوضح الجدول في الأسفل:

الجدول 3: توزيع الضمانات حسب طبيعتها من 2004 الى 20019

	النشأة	التوسع	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	1266	1579	2845
التكلفة الاجمالية	158977532837	152513141658	311490674494
مبلغ القروض	92413411029	105265476200	197678887229
المعدل المتوسط لتمويل	58 بالمئة	69 بالمئة	63 بالمئة
مبلغ الضمانات الممنوحة	34850035828	55323309216	90173345044
المعدل المتوسط لضمان	38 بالمئة	53 بالمئة	46 بالمئة
المبلغ المتوسط لضمان	27527674	35036928	31695376
عدد مناصب الشغل	27066	57197	84263

المصدر: (Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement, 2020, p. 18)

نلاحظ من خلال الجدول أن الضمانات المقدمة من طرف الصندوق قد ساهمت في خلق 84263 منصب شغل ، حيث ساهمت الضمانات المقدمة للإنشاء في خلق 27066 منصب شغل ، في حين ساهمت الضمانات المخصصة لتوسع بخلق 57197 منصب عمل ، كما نلاحظ كذلك من خلال الجدول أن الضمانات الموجهة للتوسع مقدرة ب 1579 ضمان وهي أكبر من الضمانات الموجهة للإنشاء و المقدرة ب 1266 ضمان.

3-2- وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتبعتها (APSI) /الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ANDI

أسست وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتبعتها وفقا للمرسوم التشريعي رقم 93 – 12 ،المتعلق بترقية الاستثمارات وتعتبر هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري (EPA) في خدمة الاستثمارات والمتعهدين بالجزائر، أنشئت وفق المرسوم التنفيذي رقم 94 -319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 وتكمن مهام وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتبعاتها فيما يلي (ONS, 1996, p. 238) :

- مساعدة المتعهدين في إنجاز مشاريعهم .

- وضع كل المعلومات الخاصة بالمحيط الاقتصاد الوطني والدولي تحت تصرف المستثمرين .
- المساهمة في تطوير وترقية الأماكن الجديدة و أشكال الاستثمار للسوق الوطنية وفي المناطق الحرة المنشئة بالجزائر

إن الأعباء البيروقراطية وسوء تسير العقار الصناعي خاصة، جعلت الجهاز الموضوع بلا فائدة ولهذا كان للاستثمار عن طريق وكالة الترقية ودعم الاستثمارات حصيلة متواضعة في نهاية سنة 2000 حيث أنه من بين 43200 نية استثمار مسجلة وفق المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي بقية أغلبيتها في مرحلة النية . ومن أجل القيام بالتعديلات الضرورية تم تعويض وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتبعتها بالوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ودالك بموجب القرار الذي أصدرته السلطات العمومية المعنية في سنة 2001 بموجب الأمر رقم 03 -1 المؤرخ في 20 أوث 2001 والمتعلق إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ONS, 2011, pp. 6,7)وهي تدخل ضمن إطار سلطة رئيس الحكومة ، ويتمثل دورها فيما يلي :

- استقبال، إعلام ومساعدة المستثمرين المقيمين والغير المقيمين.
- تزويد الخدمات الإدارية.
- تسير صندوق دعم الاستثمار

أما فيما يخص عدد المشاريع و المناصب التي ساهمت بهم الوكالة في سنة 2018 فقد ب 4125 مشروع مساهمة بذلك في خلق ما يقارب 143320 منصب شغل كما يوضح الشكل رقم (4):

الشكل 4: عدد مناصب الشغل و المشاريع المنشأة في إطار **ANDI** في سنة 2018

المصدر: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، 2019)

3-4- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب / الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) وتحديد قانونها الأساسي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 و يتمثل دور الوكالة في المساعدة على خلق نشطات بنسبة لشباب البطال الذين يتراوح أعمارهم ما بين 19 و 35 سنة ويمكن أن يصل السن إلى 40 سنة بنسبة لمسير المؤسسة (CNES, 2004, pp. 6,7) وتعتمد هذه الوكالة في مساعدتها لشباب على الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والذي يمثل أحد الركائز الأساسية لسياسة التشغيلية في الجزائر ،كما تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و تهدف الإجراءات الخاصة بهذه الوكالة إلى بعث روح المبادرة عند الشباب بالاعتماد على الذات في خلق مناصب شغل عن طريق إنشاء مؤسساتهم

الخاصة إلى جانب مساعدتهم في بلورة أفكارهم حول مشاريعهم ومساعدتهم على إنشائها ، وقد قامت الهيئات المعنية بإجراءات عديدة من أجل توسيع قاعدة المؤسسات المصغرة وذالك في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، أما فيما يخص أهم الإنجازات التي تمت في ظل هده الوكالة مند إنشاءها إلى غاية سنة 2009 فتمثلت في إنشاء العديد من المؤسسات المصغرة حيث قدرة في سنة 2020 ب 398000 مؤسسة كما يوضح الشكل في الأسفل :

الشكل 5: عدد المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب / الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ نشأتها إلى غاية 2020

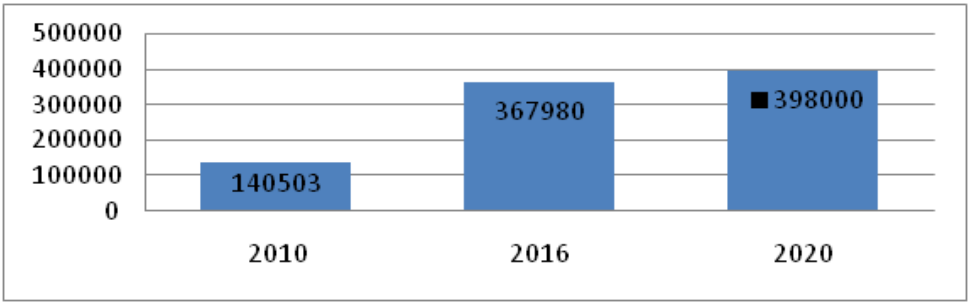

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على : ((الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية)) ■ (كيموش، 2021)

أما عن المشاريع الناجحة التي قامت بالتوسيع المؤسسات الصغيرة لتصبح مؤسسات متوسطة وخلقت مناصب عمل في عام 2016 فقد قدرت ب 11262 مشروع ممول، إلا أن المشاريع التي توسعت حقا وغيرت مؤسساتها من مصغرة إلى صغيرة بلغ 196 مشروع فقط، أي بنسبة 2 % إلا أنها فتحت مناصب عمل 15697 منصب عمل، كما قامت الوكالة بالمساعدة في خلق 167476 منصب عمل خلال الفترة 2014-2016 من خلال المشاريع الممولة من طرفها لصالح الشباب البطال مقارنة بنسبة البطالة التي كانت 10 % سنة 2014 ، و قد تم استبدال (ANSEJ) في سنة 2020 لتصبح تحت مسمى **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية** و ذلك وفق ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.

5-3- الصندوق الوطني لتأمين على البطالة: (CNAC)

تعبر الجزائر أول الدول العربية وثاني دول القارة الإفريقية بعد جنوب إفريقيا التي طبقة نظام التأمين على البطالة ودالك بإنشاء الصندوق الوطني لتأمين على البطالة (CNAC) وقد أنشئ هذا الصندوق في سنة 1994 ويرجع السبب الرئيسي لإنشاء هذه المؤسسة هو التكفل بالعمال المسرحين لأسباب اقتصادية كما أن هذا الصندوق يقوم بالاهتمام بالفئة التي يتراوح أعمارها ما بين 35 سنة و 50 سنة والتي لا يحق لها الاستفادة من إنشاء مشاريع في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي تشترط أن يكون السن محصور ما بين 19 سنة و35 سنة ، كما يجب أن يكون المستفيد مقيم بالجزائر و أن لا يكون شاغلا منصب عمل مأجور عند إيداعه طلب الإعانة، وأن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة

الوطنية للتشغيل منذ ستة أشهر على الأقل بصفة طالب شغل أو يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، وأن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك رصيد معرفي ذات صلة بالنشاط المراد القيام به ،كذلك أن يكون قادرا على رصد إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه ، أن لا يكون قد مارس نشاطا لحسابه الخاص منذ 12شهرا على الأقل ،كما يجب أن لا يكون قد استفد أيضا من تدابير إعانة بعنوان إحداث النشاط، وقد قام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بوضع إجراءات للمساعدة والدعم لصالح التشغيل وخلق النشاط، ويتعلق الأمر بـ مراكز البحث عن العمل، و مراكز مساعدة العمل الحر، والتكوين بمفهومه الواسع.

3-6- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

تعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من بين أهم الأجهزة التي تم استحداثها من قبل الحكومة الجزائرية كأحد الاستراتيجيات المنتهجة في محاربة البطالة و عدم الاستقرار الذي يمس مختلف المجالات، حيث تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22يناير 2004 ،إذ يتولى الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة ، كما تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تضطلع الوكالة بالإيصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية بالمهام الآتية :

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قروض بدون مكافأة.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم ،

لقد بدئت تجربة القروض المصغرة في الجزائر ابتداء من سنة 1999 لأجل تحسين مستوى المعيشة والتخفيف من نسبة الفقر و التهميش و الإقصاء وقد تم أنداك القيام بإجراءات في إطار وكالة التنمية الاجتماعية التي كانت ترى في سنوات بداية العمل بهده الإجراءات وفق الكناس(CNES)أنه بالإمكان تسيير 15000 إلى 20000 مؤسسة صغيرة جدا سنويا شريطة تدليل العقبات لكن هده الإجراءات تعرضت لنوع من الصعوبات في بدايتها منها ضعف الوقوف على إنشاء المشاريع و متابعة إنجازها مما أدى إلى عدم بلوغ النتائج المرجوة فنتج عن دالك تطوير هده الإجراءات وفق صيغة جديدة في سنة 2004 تم بموجبها إنشاء وكالة تسير القروض المصغرة (ANGEM) و التي باشرت عملها في النصف الثاني من سنة 2005 وكان دورها يتمثل في منح السلفات و القروض المصغرة ، و قد قدر عدد برامج الوكالة منذ إنشاءها إلى غاية سنة 2021 بما يعادل 944558 كما يوضح الجدول في الأسفل :

الجدول 4: توزيع القروض الممنوحة في إطار ANJEM منذ إنشاءها إلى غاية 31 مارس 2021

ابرامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة حسب البرنامج
عدد القروض بدون فوائد لشراء المواد الأولية	852984	90.31
عدد القروض بدون فوائد لإنشاء مشروع	91574	9.69
المجموع	944558	100

المصدر: (الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ، 2021)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن أغلب البرامج المالية المستفاد منها تتركز على شراء المواد الأولية حيث تمثل 90.31 بالمئة ، كما أن الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية بنسبة 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع و التي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100.000دج. و قد تصل هذه الكلفة إلى 250.000دج ، و حسب معطيات الوكالة (ANGEM) فإن عدد مناصب الشغل أنشأة في إطارها فاقت مليون منصب عمل منذ إنشاءها إلى غاية 31 مارس 2021 و قد قدرت ب 1383308 منصب عمل .

4. التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يواجه تطور المؤسسات الصغيرة و الكبيرة العديد من التحديات يمكن حصرها فيما يلي :

1.5.ضعف بيئة و مناخ الاستثمار في الجزائر

نص تقرير 2011 للبنك الدولي العالمي" أن مناخ الاستثماري في الجزائر يتميز بطبيعة إجراءاته المعقدة و البيروقراطية و قد وصف هدا التقرير المستثمر في الجزائر **بالمحارب** نتيجة لظروف الصعبة جدا التي تواجهه في بناء مشروعه الاستثماري و مزاولة نشاطه .

2.5. مشكلة العقار الصناعي

إن كثرة النصوص التطبيقية المتعلقة بتسيير العقار الصناعي، سواء في المناطق الصناعية أو مناطق النشاط الاقتصادي الصادرة عن مختلف الوصيات و المتناقضة في بعض الحالات فيما بينها إلى جانب عدم توفر العقار الصناعي في المناطق الصناعية أدى إلى عرقلة و نمو و تطور المؤسسات و سوء تسييرها مما أدى إلى إنشاء في سنة 2007 الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري من أجل عملية خلق نوع من التوازن في سوق العقار الصناعي .

3.5.العجز على توطين التكنولوجيا

اعتمدت الصناعة في الجزائر على مبدئ **المفتاح في اليد** و قد تميزت أغلب المشاريع الصناعية بعدم مواكبتها للتغيرات الحاصلة في المجال التكنولوجي وعدم الاهتمام الحقيقي ببرامج البحوث و التصميمات و ينعكس هدا الوضع من خلال هشاشة العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي مثل المخابر، الجامعات وبين الوحدات الإنتاجية.

4.5. ضعف الابتكار داخل المؤسسات

بالرغم من أهمية ابتكار المنتجات الجديدة بالنسبة للمؤسسة في تحقيق الاستقرار و النمو في مبيعاتها و أرباحها و التقدم و الرفاهية للمجتمع بصفة عامة إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعاني من صعوبات في ذلك و يرجع ذلك إلى أسباب مالية ،أسباب فنية و أسباب تسويقية و تجارية حيث تشكل الأسباب المالية نسبة 18% من خلال عدم وجود التمويل الكافي لمساندة عملية الابتكار لدعم المنتوج و تسويقه أما نسبة الأسباب التقنية فهي تعادل 32% من خلال عدم قدرة المنتوج على تحقيق مستوى الأداء المطلوب إلى جانب عدم القدرة على تجسيد المنتوج من الناحية الفنية ، أما فيما يخص الأسباب التسويقية و التجارية فقد قدرة ب50% خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على تقدير حجم السوق أو تغيير رغبات المستهلك، أو توقيت إطلاق المنتج و رد الفعل القوي للمنافسين (علي، 2000، صفحة 169)

5.5.ضعف الجودة الصناعية

تعاني المنتجات الصناعية الجزائرية من عدم مطابقتها للمقاييس الجودة العالمية(ISO) مما خلق صعوبة في دخول هده المنتجات إلى الأسواق الدولية و هدا راجع إلى انعدام ثقافة الجودة لدى المؤسسات الجزائري حيث قدر عدد المؤسسات الجزائرية الحاصلة على شهادة الإيزو بين سنة 2000و 2005 ب 178 مؤسسة فقط.

6.5.عدم تسديد الديون المستحقة من المستفيدين

يعتبر عدم تسديد الديون المستحقة من طرف المستفيدين من المشاريع أهم تحدي تواجهه البنوك ، إلى جانب قيام بعض المستفيدين بتغير النشاط و بيع الاستثمارات المستفيدين منها

7.5. ضعف نظام الرقمنة و المعلومات

لقد نتج عن هذا الضعف سوء التحكم في التقنيات و الآليات الخاصة بالتسيير التي تجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هشة و غير قادرة على المنافسة خاصة في بدايتها مما لا يساعد على تنميتها و تطورها (غياط و بوقموم، 2008، صفحة 138)

8.5. مشاكل التمويل و الائتمان

تعتبر تحديات التمويل أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر كما يوضح الشكل في الأسفل :

الشكل 6: التحديات العشرة الأولى لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

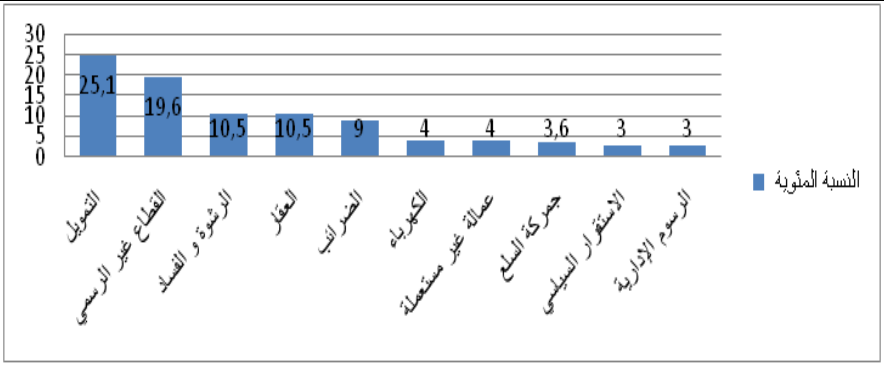

المصدر: (فواز، رامي، و سلامة، 2012، صفحة 117)

يرجع سبب رفض البنوك تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى العديد من العوامل أهمها مايلي (كعواش، 2014، صفحة 52):

- ❖ فقدان الثقة في القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ❖ صغف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسة من قبل البنك ، أي صعوبة إعداد دراسة الجدوى
- ❖ ضعف الضمانات المتوفرة اللازمة لتقديمها للبنك للحصول على التمويل
- ❖ نقص الخبرة التنظيمية والإدارية لهذا النوع من المؤسسات في المعاملات البنكية

5-آليات تشجيع المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات

يمثل نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور كبير في الاقتصاد الجزائري وله أهمية كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، وعليه وجب تطوير هذه المؤسسات للعمل بكفاءة على المستوى المحلي، مع دعمها للولوج إلى السوق الدولي في إطار إستراتيجية واضحة ومحددة وفعالة، فالجزائر على غرار الدول النامية ما يميز صادراتها عدم التنوع حيث تمثل المحروقات أكثر من 94%من إجمالي الصادرات بالرغم من ما تبذله الحكومة من جهود في سبيل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، ومن خلال هذا المحور سنحاول عرض أهم الآليات والإجراءات التي تعمل على دعم وتشجيع المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة في سبيل الولوج للأسواق الدولية و التي يمكن حصرها فيما يلي: .

1-إنشاء صندوق لدعم وترقية صادرات المؤسسات الجزائرية: يعتبر التصدير الطريقة الأبسط لدخول المؤسسات الصغيرة و الناشئة إلى السوق الخارجي، وقد قامت الجزائر بإنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض، وكذا تكاليف المشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، وعليه يساعد هذا الصندوق المؤسسات الصغيرة والناشئة في الجزائر على الولوج في الأسواق الدولية من خلال تخفيض التكاليف المتعلقة خصوصا بالنقل، وتكاليف أخرى مرتبطة بالترويج للمنتوجات من خلال المعارض، وقد مثلت عتبات تمويل هذا الصندوق على النحو التالي:

- ❖ - 50 %في حالة النقل الدولي لجميع المنتجات بعنوان نقل وعبور ومناولة البضائع الموجهة للتصدير.

- ❖ - 80% في حالة المشاركة في المعارض والصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر.
- ❖ - 50% في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى غير المدرجة في البرنامج الرسمي السنوي.
- ❖ - 100% في حالة المشاركة ذات طابع استثنائي بناء على قرار سياسي أو تقتصر على إنشاء شباك موحد.

2-تقديم التسهيلات البنكية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة :تمثل المشاكل المرتبطة بالتمويل من أهم العقبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أجل الولوج إلى الأسواق الدولية، وفي إطار تسهيل ودعم هذا الولوج بإمكان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال تصدير المنتجات المحلية من الاستفادة من جملة من التسهيلات البنكية سواء بهدف التصدير أو بهدف المشاركة في المعارض الدولية في الخارج[1]، حيث أنه خلال سنة 2021 قرر بنك الجزائر منح المصدرين نسبة 100 بالمائة من عائدات التصدير بالعملة الصعبة الخاصة بهم مع حرية التصرف فيها بشكل كامل.

كما نجد في النظام 021-01 المؤرخ في مارس 2021 المعدل لنظام رقم07-01 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة[2]، أنه يشير إلى أن التعديلات الجديدة جاءت من أجل دعم المصدرين الجزائريين، وأيضا راعت التعاملات المالية التي تجريها الشركات الناشئة و الصغيرة و المتوسطة وخصوصا منح المصدرين نسبة 100 % من عائدات التصدير بالعملة الصعبة الخاصة بهم والتصرف فيها بشكل كامل لتلبي احتياجات نشاطهم، وأعفى بنك الجزائر صادرات الخدمات الرقمية عبر الانترنت من إلزامية التوطين البنكي، وكذلك صادرات خدمات المؤسسات الناشئة والمهنيين غير التجاريين

3-تقديم التسهيلات الجمركية:تمثل أهمية كبيرة لدعم عمل لمؤسسات الصغيرة الجزائرية على المستوى الدولي، حيث توفر لها تحفيزات على ثلاث مستويات جبائية ومالية وإدارية، بهدف تسهيل المبادلات على المستوى الدولي، وتعزيز الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير، وتتمثل هذه التسهيلات في:

- ❖ الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الإيجابي(التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال)، والموجهة للتصدير النهائي.
- ❖ - زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد.

[1] النظام رقم 01/07 المؤرخ في فبراير 2007 والمتضمن القواعد المطبقة على المعاملات الجارية من الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.
[2]النظام رقم2021-01 مؤرخ 28 مارس 2021 المعدل للنظام 01/07 المؤرخ في فبراير 2007 والمتضمن القواعد المطبقة على المعاملات الجارية من الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.

❖ - إصدار وصل العبور بالجمارك(TPD) ، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية.

❖ - إنشاء الرواق الأخضر، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة من السلع.

❖ - تفعيل الدفتر ATA بمدة صلاحية (01) سنة، وهو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج. ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة(CACI) .

❖ - التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

4-التسهيلات الضريبية: منح إعفاءات ضريبية لنشاطات التصدير، وتتعلق بـ: الضريبة على النشاط المهني(TAP) ،الرسم على القيمة المضافة(TVA) ،الضريبة على أرباح الشركات(IBS) ، وتتمثل الامتيازات الضريبية الممنوحة للمصدرين في:

4-1-إعفاء من الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:

❖ **الضريبة على النشاط المهني (TAP)** :لا تدخل في رقم الأعمال الذي تفرض بناء عليه الضريبة على النشاط المهني(TAP) ، عائدات عمليات البيع، و تكاليف النقل و الوساطة المتعلقة ببضائع أو سلع موجهة للتصدير مباشرة.. (المادة 220-3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

❖ **الضريبة على أرباح الشركات:(IBS)** تستفيد من إعفاء دائم، العمليات المدرة للعملة الصعبة ولا سيما:

أ- عمليات البيع الموجهة للتصدير.

ب- تأدية الخدمات الموجهة التصدير.

يمنح هذا الإعفاء حسب نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة. وتتوقف الاستفادة من أحكام هذه الفقرة على تقد يم المعني إلى المصالح الجبائية المختصة وثيقة تثبت دفع هذه الإيرادات لدى بنك متوطن بالجزائر، لا تشمل الاستفادة من هذا الإعفاء عمليات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك.(المادة 10/ من قانون المالية 2011 المعدل و المتمم لأحكام المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة).

4-2-إعفاء من الضريبة على رقم الأعمال:

❖ - الرسم على القيمة المضافة(TVA) ، والمتعلق بعمليات البيع عند للتصدير:تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA) عمليات البيع المتعلقة بالبضائع المصدرة والبضائع من مصدر وطني والمسلمة إلى المحلات الموضوعة تحت الرقابة الجمركية المؤسسة قانونا، عدا بعض الاستثناءات (المادة 13 من قانون الرسوم على رقم الأعمال).

❖ - عمليات الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة:(TVA) المشتريات أو البضائع المستوردة والمحققة من قبل مصدر والمخصصة إما للتصدير أو لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير وتكوينها وتوضبها وتغليفها وكذلك الخدمات المتعلقة مباشرة بعملية التصدير. (المادة: 42 -2 من قانون الرسوم على رقم الأعمال).

- ❖ - استرجاع الرسم على القيمة المضافة:(TVA) يمكن الاستفادة منه فيما يتعلق بكافة البضائع والخدمات التي تستفيد من نظام الترخيص بالشراء مع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة. (ق.ج المادة: 42 – 50 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

5-تسهيلات أخرى:تؤكد الحكومة الجزائرية من خلال برنامج الدعم الذي تقدمه على سياستها التي تدعم الشركات المصدرة بإجراءات أخرى تدخل في إطار التجارة الخارجية، تقوم هذه السياسة أساسا على التسهيلات التي من شأنها جعل إجراءات التصدير أكثر سلاسة، وتترجم هذه التسهيلات في:

- ❖ - حرية التصدير.
- ❖ - تسهيلات على مستوى الموانئ.
- ❖ - الكود بار.

4. خاتمة

بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوسيع نسيجها في إطار مختلف آليات التي اعتمدتها تبقى هذه المؤسسات تعاني من تحديات عديدة مما أدى إلى ضعف مساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني الذي لا يزال يعتمد على المحروقات و في هذا الإطار ننوه بمجموعة من التوصيات أهمها :

- ✓ **تكوين** خلية لمتابعة المشروعات وتقديم التوجيهات اللازمة لها خاصة في بدايات انطلاق المؤسسات؛
- ✓ تقديم القروض للشباب أصحاب المشاريع المنتجة أو المبتكرة كمشاريع التكنولوجيا الحديثة بدل المشاريع الخدماتية أو مشاريع الصيانة؛
- ✓ تنظيم اجتماعات دورية إجبارية وصارمة لأصحاب المشروعات الممولة للوقوف على سير المشروع والنفقات المحددة للمشروع من هذه القروض وأيضا تسديدات المستحقات ولتبادل الخبرات للتغلب على العوائق؛
- ✓ -تحفيز عمال الآليات القائمة على تمويل مشروعات الشباب وموظفي البنوك بتقديم أرباح نسبية من المشروعات المتابعة والناجحة لدفعهم لمتابعة الشباب عن كثب والعمل من أجل إنجاح المشروع
- ✓ ضرورة إعادة النظر في المعايير المستخدمة في منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ✓

قائمة المراجع

•CNES .(2004) .*rapport sur les conjoncture economique et sociale du premier semestre .*
•Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement .(2020....2001.2002) . *Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes et des Systèmes d 'Information* .algerie.

•Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement .(2020) .*lesBulletin d'information Statistique de l'entreprise* .algerie: Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes et des Systèmes d'Information.
•ONS .(1996) .*annuaire statistique de l algerie* .
•ONS .(2011) .*annuiare statistique d l algerie* .
•الشريف غياط، محمد بوقموم. (2008). التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجلد 24. *مجلة جامعة دمش للعلوم الاقتصادية و القانونية*
•القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. (2001).
•الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة . (2021). تم الاسترداد من https://www.angem.dz/ar/article/chiffres-cles/
•الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية . (2021/06/10). تم الاسترداد من https://promoteur.ansej.dz/
•امين كعواش. (2014). تقييم اليات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فس ظل برنامج الدعم الاقتصادي.. جامعة محمد الصديق بن يحيى.
•ايت عيسى. (2009). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أفاق و قيود. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* العدد(06)
•ايمان كيموش. (2021). جرد *مؤسسات لونساح الفاشلة و دراسة وضعيتها حالة بحالة* . تم الاسترداد من الشروق: https://www.echoroukonline.com/%D8%AC%D8%B1%D8%AF-%D9%85%D8%
•بلحمدي سيد علي. (2006). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأدات لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر. البليدة، جامعة سعيد دحلب.
•جلطي غالم، كمال الدين بن عيسى، و سليمان مرابط. (2014). الثروة النفطية و واقع الاقتصاد الجزائري اي تطبق مع العلة الهولندية. *مجلة الحكمة لدرسات الاقتصادية* ، ص 276.
•جيلالي بوشرف، و فوزية بوخبزة. (بلا تاريخ). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني.(ورقة بحثية)
•حسين علي. (2000). *الاساليب الحديثة في التسويق ، الدليل العلمي و الخططو التسويق*. سوريا : دار الرضا لنشر .
•عبد القادر رقراق. (2010/2009). *متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الراهنة -دراسة حالة الجزائر* ، 13. جامعة وهران.
•مديرية الصناعة و المناجم. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2021، من https://dim-msila.dz/?p=73،
•وضاح فواز، حريد رامي، و سارة سلامة. (2012). مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر . *مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية ، 4* (1)، 117.
•(الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية). https://www.angem.dz/ar/article/chiffres-cles/.